جمهوريـــــــــة العـــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــــة ديالـــــــــى
كليـة التربيـة للعلوم الإنسانيـة
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة

العلة النحوية في إعراب القراءات السبعِ وعللها لابن خالويه الهمذاني (ت 370هـ)

رسالة تقدم بها الطالب

صدام مجيد داود

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ الدكتور
ليث أسعد عبد الحميد

1433هـ 2012م

أولاً / المعرب من الأسماء :

1- المثنى :

عرفه الزجاج بقوله : ((هو ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيُختصر بذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما ، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر ، ويؤتى بعَلَم التثنية آخراً ، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد ، إلا أنَّ الإخبارَ عنهما يقع على المعنى ، وذلك قولك : رجل ورجل ، ثم تقول : رجلان . وغلام وغلام ، ثم تقول : غلامان . فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم))[1] .

وعرف ابن عصفور (المثنى) فقال : ((ضمُ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً))[2] .

وحده الفاكهيّ : ((هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى))[3] .

أ- علّة زيادة النون في المثنى :

قال تعالى : چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ (القصص / 32) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو (فذنّك) مشدداً وهو تثنية ذلك باللام فأدغمت اللام في النون ... وقرأ الباقون (فَذنِك) خفيفة ، وهو تثنية ذاك بغير لام))[4] ، والبرهانان هما البيانان : (اليد والعصا) فكنى (بذانك) عن العصا واليد ، وهما مؤنثان ، وإنما جاء بهما على التذكير لمراعاة الخبر وهو قوله (برهانان) ، وقيل الإشارة إلى انقلاب العصا حية بعد إلقائها ، وخروج اليد بيضاء بعد إدخالها في الجيب وهنا يكون

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 124 .

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 135/1 .

(3) شرح كتاب الحدود (للفاكهي) : 108 .

(4) إعراب القراءات السبع وعللها : 174/2 .

التذكير على الظاهر[1] ، فمن شدد جعله تثنية (ذلك) وتقديره (ذان لك) ، ومن خفف جعله تثنية (ذاك) فأتى بالنون الخفيفة للاثنين[2] .

قال سيبويه : ((وتكون الزيادة الثانية نوناً ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررتُ بالرجلين))[3] .

وذكر ابن الناظم أنَّ النونَ إنما تزاد في المثنى تعويضاً من دخول التنوين عليه قال : ((وأما النون فإنَّها لحقت المثنى عوضاً عما فاته من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين عليه ، وكسرت على الأصل لالتقاء الساكنين))[4] . ويتضح لنا أنَّ علّةَ زيادة النون في المثنى عند سيبويه وابن الناظم هي علة عوض ، فالنون عندهما عوض عن الحركة والتنوين ، وقد ذكر هذه العلة السيوطي ، وأخذَ بها جمهور البصريين والكوفيين[5] .

2- الفاعل :

عرفه ابن السراج بقوله : ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة ، أو لم يكن كقولك : جاء زيدٌ ، ومات عمروٌ))[6] .

---

(1) ينظر : روح المعاني (للآلوسي) : 76/20 .
(2) ينظر : الحجة لابن خالويه : 121 .
(3) الكتاب (لسيبويه) : 17/1-18 .
(4) شرح ابن الناظم (لبدر الدين بن مالك) : 42 .
(5) ينظر : الاقتراح : 49 ، وعلل النحو لابن الوراق : 136 ، والمفصل في علم العربية (للزمخشري) : 188 ، ودراسات في كتاب سيبويه : 207 .
(6) الأصول في النحو : 72/1 .

وعرفه ابن جني في الخصائص : ((إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسنَدتَ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأنَّ الفعلَ الواجب وغير الواجب في ذلك سواء))[1] ، وقال فيه الدكتور مهدي المخزومي : بأنَّه الذي يفعل الفعل ويحدثه[2] .

أ- علّة رفع الفاعل :

قال تعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ (البقرة / 37) .

قال ابن خالويه : ((قرأ ابن كثير ، (فتلقى آدمَ) بالنصب (كلماتٌ) بالرفع جعل الفعل للكلمات ، وقرأ الباقون (آدمُ من ربه كلماتٍ) بالنصب وإنما كسرت التاء ، لأنها غير أصلية ، فمن جعل الفعل لآدم فحجته أنّ الله تعالى علم آدم الكلمات وأمره بهن فقبلها آدم وتلقاها ... فأمّا ابنُ كثير فأنه جعل الفعل للكلمات ؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك ، وكلَّ من استقبلته فقد استقبلك))[3] .

احتج ابن خالويه لكلتا القراءتين من دون أن يرجحَ قراءةً على أخر.فمن رفع (آدم) ونصب (كلمات) ، جعل آدم المتلقي للكلمات فتلقاها ودعا بها فهو على هذه القراءة المتلقي لقبول الكلمات[4] .

ورجح الزجاج قراءة الرفع ، وعلل ترجيحها بالإجماع عليها ؛ ولأنها في العربية أقوى فقال : ((والاختيار ما عليه الإجماع وهو في العربية أقوى ، لأنَّ آدم تعلم هذه الكلمات

---

(1) الخصائص : 187/1 ، وينظر : أسرار العربية (للانباري) : 77 .

(2) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه (د.مهدي المخزومي) : 72 .

(3) إعراب القراءات السبع وعللها : 82/1-83 ، وينظر : السبعة (لابن مجاهد) : 153 ، والاتحاف (أحمد البنا) : 134/1.

(4) ينظر : الكشف (لمكي القيسي) : 236/1 ، والكشاف (للزمخشري) : 274/1 ، والبحر المحيط (لأبي حيان الأندلسي) : 165/1 .

فقيل تلقى هذه الكلمات))[1] ، ورأى الأزهري أنَّ القراءة برفع (آدم) ، ونصب (كلمات) هي الأولى فقال : القراءة الجيدة ما عليه العامة لأنَّ معنى (تلقى) (تعلم) و(آدم) هو الذي تعلم الكلمات من ربه ، و(آدم) فاعل ، و(كلمات) مفعول به[2] .

وأمّا من نصب (آدم) ورفع (كلمات) ، فقد جعل الفعل للكلمات ، وجعلها فاعلاً للفعل (تلقى) ، وجعل (كلمات) هي المتلقية[3] ، وقد ذكر الفرّاء كلتا القراءتين ، فقال : ((المعنى واحد لأن ما لقيك فقد لقيته ، وما نالك فقد نلته))[4] ، ومع أن القراءتين تحمل معنىً واحداً إلا أن قراءة الرفع هي الأشهر بين القرّاء .

وقد علل سيبويه رفع الفاعل ، إذ يقول : ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول . وذلك قولك : ضربَ عبدُ الله زيداً ، فعبدُ الله ارتفع هاهنا كما ارتفع في (ذهبَ) وَشَغَلْتَ (ضَربَ) به كما شَغَلْتَ به (ذهب) ، وانتصب (زيدٌ) لأنه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل))[5] . ويلاحظ من هذا الكلام أنَّ الفاعلَ ارتفع بفعله لأننا شغلنا الفاعل به ولم نشغله بغيره ، فعبدُ الله فاعل ارتفع بالفعل (ضربَ) المتعدي كما ارتفع الفاعل بالفعل (ذهب) اللازم وانتصب المفعول بالفعل الذي تعدى إليه .

واختلف النحاة في هذه العلّة وأخذوا يعللون بها الظواهر النحوية لذلك اختلفت عندهم عما علله سيبويه ، فيقول المبرد : ((إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء

---

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 85/1 .
(2) ينظر : معاني القراءات (لأبي منصور الأزهري) : 48-49 .
(3) ينظر : الكشف : 237/1 .
(4) معاني القرآن للفراء : 28/1 .
(5) الكتاب : 34/1 .

والخبر ، إذا قلت : قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ))[1] فالعلة عنده هي تشبيه الفاعل بالخبر في حصول الفائدة .

وذكر بعضُهم أنَّ حكمَ الفاعل أن يكونَ مرفوعاً بإسناد الفعل إليه وأُعطي الرفع لأنَّه أشرفُ الأشياء ، والرفع أشرف الحركات[2] .

وذكر أبو حيان في رفع الفاعل عدة مذاهب ، فقال : اختلف النحاة في الرافع للفاعل فقيل شبهه بالمبتدأ ، وقيل ارتفع بكونه فاعلاً في المعنى ، وقيل ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وقيل ارتفع بالمسند إليه فعلاً كان أو اسماً وهو الصحيح[3] ، فالعلة عنده علة إسناد .

وبعضُهم علل الرفع للفرق بين الفاعل والمفعول ، فرفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ؛ لأنَّ الفاعلَ أقلُ من المفعول في الكلام فلما كان الفاعل أقل من المفعول به جُعلت له الحركة الثقيلة[4] .

وبذلك تكون العلة الرافعة للفاعل مختلفة بين النحاة ، والفرق واضح بينهم ، وأقرب هذه العلل ما ذهب إليه سيبويه وأبو حيان أنَّ الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه[5] ، وأيد الباحث هذا الرأي .

3- المبتدأ والخبر

*** المبتدأ :**

عرفه سيبويه بقوله : ((فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابتدئَ ليُبنَى عليه كلامٌ ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفعٌ ، فالابتداء لا يكون إلا بمعنى عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو

---

(1) المقتضب (للمبرد) : 8/1 .
(2) ينظر : علل النحو : 211 .
(3) ينظر : منهج السالك (لأبي حيان الأندلسي) : 103 .
(4) ينظر : المصدر نفسه .
(5) ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 142 .

مسندٌ ومسندٌ إليه))[1] .

وقال ابن السراج : ((المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئاً به دون الفعل ويكون ثانيه خبره ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[2] ، وعرفه أبو علي الفارسي بقوله : ((الابتداء وصفٌ في الاسم المبتدأ ، يرتفع به ، وصفة المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسنداً إليه شيء . مثال ذلك زيدٌ منطلقٌ))[3] .

*** الخبر :**

حده ابن جنّي بقوله : ((هو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه))[4] . وذهب ابن عصفور إلى أنّه : الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية[5] .

وعرفه ابن عقيل : ((هو الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل نحو (قام زيدٌ) فإنه يصدق على زيدٍ أنه الجزء المتمم للفائدة))[6] .

أ- علّة رفع المبتدأ والخبر :

قال تعالى : چ ڇ ڇ ڃ ڃ ڇ ڇ چ چ چڇ چ چ چ چڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڌ ڎ ڈ چ (الأعراف / 26) .

قال ابن خالويه : ((قرأ نافع وابن عامر والكسائي : بالنصب ، والباقون بالرفع . فمن نصب جعله مفعول قوله : (قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم) ونسق الثاني

(1) الكتاب : 126/2 .
(2) الأصول في النحو : 58/1 .
(3) الإيضاح العضدي (لأبي علي الفارسي) : 29/1 .
(4) اللمع (لابن جني) : 26 .
(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 340/1 .
(6) شرح ابن عقيل (لبهاء الدين ابن عقيل) : 183/1 .

عليه (ولباسَ التقوى) قيل في التفسير هو الحياء))[1] .

ذهب الأخفش وغيره إلى جعل (لباسُ التقوى) مبتدأ ، و(ذلك) مبتدأ ثانٍ ، و(خيرٌ) خبر (ذلك) ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبراً للمبتدأ (لباس) ، والرابط هو اسم الإشارة لحاجة الخبر الجملة إلى رابط[2] ، وقد يكون (لباس) مبتدأ ، و(خيرٌ) خبره ويكون (ذلك) صفة لـ (لباس) ، أو بدل ، أو عطف بيان ، ويكون المعنى : ولباسُ التقوى ذلك الذي علمتموه خيرٌ لكم من لباس الريش الذي أنزل إليكم[3] ، و(لباس) يمكن أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو لباسُ التقوى ، و(ذلك خيرٌ) مبتدأ وخبر والتقدير : سترُ العورة لباسُ المتقين[4] .

أمّا قراءة نصب (لباسَ) فهي عطف على قوله ريشاً ، فذكر ابن خالويه : ((الحجة لمن نصب : أنّه عطفه على ما تقدم بالواو ، فأعرب بمثل إعرابه))[5] .

واختار الفرّاء قراءة النصب إذ قال : ((فنصبُ اللباس أحبُ إليّ ؛ لأنَّه تابع الريش))[6] ، واستحسنه الطبري وعدّه صواباً ، لصحة المعنى التأويلي عليه[7] .

وقيل إنها عطف على (ريشاً) والمعنى : أنزلنا عليكم لباس التقوى[1] ، وكلتا

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 178/1 ، وينظر : 151/1 ، 114/2 ، 311 ، 315 ، 342 ، والنشر (لابن الجزري) : 268/2 ، والاتحاف : 223/2 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 324/1 ، والكشاف : 97/2 ، والتبيان (للعكبري) : 562/1 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 607/1 ، والحجة لابن خالويه : 154 ، والمحرر الوجيز (لابن عطية) : 471/5 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 607/1 ، والمشكل (لمكي القيسي) : 286/1 ، والمحرر الوجيز : 472/5 ، وشرح ابن عقيل : 185/1 .

(5) الحجة لابن خالويه : 154 ، وينظر : الحجة لأبي زرعة : 280 .

(6) معاني القرآن للفراء : 375/1 .

(7) ينظر : جامع البيان للطبري : 399/12 .

القراءتين حسنتان ، لكن قراءة الرفع أحبُ ؛ لكونها تجعل (لباس التقوى) خيراً لصاحبها عند الله مما خلق له من لباس الثياب والريش[2] ، فقراءة الرفع هي الاختيار ؛ لأنَّ أكثر القرّاء يرجحها على قراءة النصب .

وعلل سيبويه رفع المبتدأ والخبر ، فقال : ((فأما الذي يبنى عليه شيء هو فأن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك عبدُ الله منطلقٌ : ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته))[3] يفهم من كلام سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، وذكر المبرّد العامل في رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ[4] ، وتابع ابنُ السراج المبرّد في تعليله فالمبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بهما نحو قولك : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ نبينا ، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره[5] .

فالبصريون اختلفوا فيما بينهم في رافع الخبر ، أمّا المبتدأ فهو مرفوع عندهم بالابتداء ، والخبر مرفوع عند سيبويه بالمبتدأ ، وعند المبرد وابن السراج مرفوع بالمبتدأ والابتداء ، وقد رجح ابن يعيش قول سيبويه في رافع الخبر وهو الابتداء وحده ، فقال : ((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده))[6] .

وخالف الكوفيون جميع ما قاله البصريون وقالوا : إنَّ المبتدأ رفع الخبر ، والخبر

---

(1) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 328/2 ، ومعاني القراءات : 178 ، والمشكل : 268/1 .

(2) ينظر : الكشف : 461/1 .

(3) الكتاب : 127/2 .

(4) ينظر : المقتضب : 49/2 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 58/1 .

(6) شرح المفصل (لابن يعيش) : 85/1 ، وينظر : الأشباه والنظائر : 252/1 .

رفع المبتدأ فترافعا[1] ؛ لأنَّ كلَّ منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملاً في صاحبه ، واختار السيوطي مذهب الكوفيين ، فقال : ((إلى أنهما ترافعا ، فالمبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، لأن كُلاً منهما طالبٌ الآخر ، ومحتاج له ، وبه صار عمدة))[2] ، واتضح أنَّ أرجحَ هذه العلل هي التي وضحها سيبويه في باب المسند والمسند إليه ، فقال : ((وهما ما لا يَغْني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يَجدُ المتكلّمُ منه بدّا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه ، وهو قولك (عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك) ، ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[3] . فالعلّة عنده علّة عدم استغناء .

ب- علة تقديم الخبر على المبتدأ :

قـــــــــال تعـــــــــــــالى : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝﭞ ﭟ ﭠ ﭡﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭼ (البقرة / 7) .

قـال ابـن خالويـه : ((قرأ عاصـم فـي روايـة المفضَّـل (وعلـى أبصـارهم غشـاوةً) بالنصب . وقرأ الباقون (غشاوةٌ) بالرفع ، فمن نصب أضمر فعلاً ، والتقدير : ختم الله على قلوبهم ، وجعل على أبصارهم غشاوةً ... والعرب تضمر الفعل إذا كان في الكلام دليلٌ ، ومن رفع (غشاوةٌ) فجعله ابتداء و(على) خبرٌ والتقدير : غشاوةٌ على أبصارهم : كقولك : زيدٌ في الدار ، وعلى أبيك ثوب وثوبٌ على أبيك))[4] . فاتفق

(1) ينظر : الإنصاف (للانباري) : 56/1 ، مسألة (5) ، وأسرار العربية : 76 ، وأوضح المسالك (لابن هشام الأنصاري) : 137/1 .

(2) همع الهوامع (للسيوطي) : 8/2 .

(3) الكتاب : 23/1 .

(4) إعراب القراءات السبع وعللها : 61/1-62 ، وينظر : السبعة : 140 .

القرّاء على رفع قوله : (غشاوةٌ) إلا ما روى المفضَّل عن عاصم بالنصب[1] .

فقراءة الرفع عند النحاة على وجهين :

(أحدهما) : أن تكون مرفوعة بالابتداء[2] ؛ لأن (الختم) ليس يقع على الأبصار ، ولا توصف به في شيء من كتاب الله[3] .

(الآخر) : أن يكون قوله (غشاوة) مرفوعاً بالجار والمجرور[4] ، أي أنه فاعل وعامله الجار والمجرور ، والمعنى : وعلى أبصارهم استقرت غشاوة ، فالجار والمجرور نائب عن الفعل (استقر)[5] ، أمّا الأزهري فقد ترك توجيهها واكتفى بقوله : ((الرفع هي القراءة المختارة))[6] . أمّا قراءة النصب فقد حملها معظم النحاة على التقدير ، قال الفرّاء الفرّاء : ((ولو نصبتها بإضمار (وجعل) لكان صواباً))[7] .

وهناك وجه آخر للنصب ، وهو أن يكون منصوباً بالفعل (ختمَ) مع تقدير حرف جر والمعنى : وختمَ على أبصارهم بغشاوة ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى (غشاوة) فنصبها ، إذ لا يجوز نصبها بالفعل (ختم) ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، وكلا الوجهين في قراءة النصب لا يجوز إلا في الشعر[8] . فالأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر لعدة أسباب ، وهذا أكثر ما يكون أسلوبياً ، لأننا نجد البلاغيين قد أفاضوا فيه بل

---

(1) ينظر : السبعة : 140 ، والاتحاف : 128/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 36/1 ، والحجة لابن خالويه : 67 ، والإنصاف : 57/1 : مسألة (9) ، وشرح ابن عقيل : 199/1 .

(3) ينظر : جامع البيان للطبري : 131/1 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 13/1 ، والتبيان : 15/1 .

(5) ينظر : التبيان : 15/1 .

(6) معاني القراءات : 40 .

(7) معاني القرآن للفراء : 13/1 .

(8) ينظر : مجمع البيان (للطبرسي) : 93/1 .

هو مبحث من مباحث علم المعاني[1] .

وأمّا النحاة فقد درسوه من وجهة نظر تركيبية ، وعللوا تقديم الخبر على المبتدأ بعلل تجعل الخبر مقدماً مرة وجوباً ، ومرة جوازاً قال ابن مالك ((يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ أو يقرن بالفاء))[2] ، وقال ابن عصفور : ((والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكونَ الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيدٌ ؟ أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً ، أو مجروراً متقدمين عليها ، نحو : في الدار رجلٌ ، وعندك امرأةٌ ، أو يكون المبتدأ قد اتصل بضمير يعود على الخبر ، نحو قولك : في الدار ساكنها ، أو يكون المبتدأ أن واسمها وخبرها نحو قولك : في علمي أنك قائمٌ ، أو يكون الخبر (كم الخبرية) نحو قولك : كم درهمٍ مالك))[3] .

العلّة التي أوضحها ابن عصفور في تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً اصطلح عليها النحاة بتسميتها (علة وجوب) وأكثر من أفاض فيها هم البلاغيون لأنَّ نظرتهم إلى هذا التقديم كانت من زاوية الاسلوب . فهي تعطي للمتكلم القدرة على إبراز المعاني والدلالات التي تدور في نفسه بحسب مقتضيات الحال .

ج- علّة حذف المبتدأ :

قال تعالى : چ چ چ چ ڇ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ چ (المزمل / 8 ، 9) .

قال ابن خالويه : ((قرأ أهلُ الكوفة وابنُ عامر غير حَفْصٍ : (ربِّ المشرق)

---

(1) ينظر : المثل السائر (لابن الأثير) : 38/2 .

(2) تسهيل الفوائد (لابن مالك) : 46 .

(3) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 353/1 .

بالكسر بدلاً من قوله : (واذكر اسمَ ربِّك) ، وقرأ الباقون بالرفع على الاستئناف))[1] .

فأمّا قراءة الرفع فقد حملها الفرّاء على أنَّ (رَبُّ) خبر لمبتدأ محذوف ، فقال : ((والرفع يحسن إذا انفصلت الآية عن الآية ... ويحسن الاستئناف والإتباع))[2] .

وقال الأزهري : ((من قرأ : (رَبُّ) رفعه بـ (هو رَبُّ المشرق))[3] ، وهذا غالب ما جرت عليه آراء النحاة في تخريجاتهم .

والوجه الآخر للرفع قال به الطبري وهو جعل (ربُّ) مبتدأ وخبره قوله تعالى : (لا إله إلا هو)[4] ، وهذا الرأي في رفع (ربُّ) هو الأقرب إلى الإيضاح فالمبتدأ اسم معرفة والجمل التي بعد المبتدأ تعرب أخباراً لها .

وأمّا قراءة الخفض فهي عند الأزهري مخفوضة على الإتباع ، ونص بقوله : ((ومن قرأ : (ربِّ) أتبعه قوله : (واذكر اسمَ ربِّك ... ربِّ المشرق))[5] .

ويجوز على قراءة الخفض أن يكون صفةً لـ (ربك)[6] ، وذكر الزمخشري : ((ومجروراً على البدل من ربك . وعن ابن عباس : على القسم بإضمار حرف القسم كقولك : الله لا فعلَنَّ ، وجوابه (لا إله إلا هو) كما تقول : والله لا أحد في الدار إلا زيد))[7] ، ، ورد أبو حيان هذا الرأي ، فقال : ((ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس ، إذ

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 407/2 ، وينظر : 250/1 ، والسبعة : 658 ، والتيسير (لأبي عمرو الداني) : 296 .

(2) معاني القرآن للفراء : 198/3 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 532/3 .

(3) معاني القراءات : 512 .

(4) ينظر : جامع البيان للطبري : 133/29 ، والحجة للفارسي : 336/6 .

(5) معاني القراءات : 512 .

(6) ينظر : جامع البيان للطبري : 84/29 ، والكشف : 245/2 .

(7) الكشاف : 71/4 .

فيه إضمار الجار في القسم ، ولا يجوز عند البصريين . إلا في لفظة الله ولا يقاس عليه))[1] ، وقال الطبري في قراءتي الرفع والخفض : ((والصواب من القول في ذلك عندنا أنَّهما قراءتان معروفتان قد قرأ بكل واحد منهما علماء من القرّاء فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب))[2] .

وعلل ابن السراج حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقولُ القائل : (الهلال والله) أي هذا الهلالُ ، فيحذف اسم الإشارة كثيراً ؛ لأنه كالمنطوق به لكثرته على الألسنة ، ومن ذلك (مررتُ برجلٍ زيدٌ) لأنَّك لما قلت : مررتُ برجل أردتَ أن تبينَ من هو ، فكأنك قلت : هو زيدٌ[3] . وسبق ابن السراج في هذه العلّة سيبويه[4] ، فالعلّة في ذلك هي علّة كثرة الاستعمال .

ب- العلّة النحوية في المنصوبات :

1- المفعول به :

عرف الشريف الجرجاني المفعول به بقوله : ((ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها أي بواسطة حرف الجر))[5] .

وحده الفاكهي بقوله : ((كل اسم تعدى إليه فعل الفاعل ومنه المنصوب على الاشتغال أو على التنازع أو الاختصاص ، أو الإغراء ، أو التحذير ، أو النداء))[6] .

---

(1) البحر المحيط : 362/8 .
(2) جامع البيان للطبري : 84/29 .
(3) ينظر : الأصول في النحو : 68/1 .
(4) ينظر : الكتاب : 138/1 ، 130/2 ، وشرح المفصل : 94/1 .
(5) التعريفات : 222 .
(6) شرح كتاب الحدود : 200 .

وذكر ابن السراج علة تسميته بالمفعول به قائلاً : ((وأعلم أنَّ هذا إنما قيل له مفعول به ؛ لأنَّه لما قال القائل : ضربَ وقتل ، قيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيدٍ أو بعمرو فهذا إنَّما يكونُ في المتعدي نحو ما ذكرناه ، ولا يقال فيما لا يتعداه نحو : قام وقعد ، لا يقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفي أي وقت وأين كان ؟))[1] .

أ- علة نصب المفعول به :

قال تعالى : ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ (الحج / 25) .

قال ابن خالويه : ((روى حفص عن عاصم (سواءً) بالنصب ، جعله مفعولاً ثانياً من قوله : (جَعَلنه للناس سواءً) أي مستوياً ... والعاكفُ يرتفع بفعله في هذه القراءة . أَي : أستوي العاكفُ فيه والبادِ .

وقرأ الباقون (سواءٌ) بالرفع ابتداءٌ وخبرٌ كما تقول : مررتُ برجلٍ سواءٌ عنده الخيرُ والشرُ))[2] .

ففي قراءة النصب ذهب ابن خالويه إلى جعل (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ)[3] ، فـ (جعلَ) هنا بمعنى (صيَّرَ) وللناس متعلقٌ به[4] ، وأعربها أبو حيان اعرابين هما :

الأول : جعلها مفعولاً ثانياً للفعل (جعلَ) .

الثاني : جعلها حالاً من معمول (جعلَ)[1] .

---

(1) الأصول في النحو : 54/1 .

(2) إعراب القراءات السبع وعللها : 74/2 ، وينظر : 168/2 ، 271 ، 313 ، والسبعة : 435.

(3) ينظر : الحجة لابن خالويه : 325 .

(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 433/4 ، وإعراب القرآن للنحاس : 397/2 .

وهي عند مكي القيسي مفعولٌ مطلقٌ[2] ، والخلافُ واضحٌ في إعرابه بين النحاة ولعل أقربها – كما يرى الباحث – هي أن تكون (سواءً) مفعولاً ثانياً للفعل (جعل).

أمّا في قراءة الرفع فذهب ابن خالويه إلى عدِّ (الناس) مفعولاً ثانياً[3] .

ويرى ابن عطية أنَّه محذوفٌ على معنى (الذي جعلناه قبلةً ومتعبّداً)[4] ، ورد أبو حيان توجيه ابن عطية فقال : ((فتوجيه ابن عطية توجيه معنى لا إعراب))[5] ، وعده الطبري مبتدأ وما بعده خبراً له[6] .

وأجاز الزجاج والنحاس كونه مبتدأ أو خبراً[7] ، وهي عند مكي القيسي خبرٌ مقدمٌ[8] ، وردَّ أبو حيّان على من أعربه مبتدأ ؛ لأنَّ المعرفةَ أولى بالابتداء منها ، وهذا عند البصريين مشروطٌ بالاعتماد على نفي أو استفهام . والعلةُ في نصب المفعول به هي نفسها علَّةُ رفعِ الفاعل ، فالفاعلُ مرفوعٌ والمفعولُ به منصوبٌ ، وقد علَّلَ سيبويه ذلك ، إذ يقول : ((هذا بابُ الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول))[9] ، وقد ذكر الباحثُ هذه العلّة في المرفوعات[10] .

ب- علّة حذف عامل المفعول به :

---

(1) ينظر : البحر المحيط : 336/6 .
(2) ينظر : المشكل : 490/2 .
(3) ينظر : الحجة لابن خالويه : 325 .
(4) ينظر : المحرر الوجيز : 254/10 .
(5) البحر المحيط : 336/6 .
(6) ينظر : جامع البيان للطبري : 148/25 .
(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 420/3 ، وإعراب القرآن للنحاس : 397/2 .
(8) ينظر : المشكل : 490/2 ، 662 .
(9) الكتاب : 34/1 .
(10) ينظر : العلة النحوية في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه : 24 .

قال تعالى : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ (المسد / 4) .

قال ابن خالويه : ((قرأ عاصم وحده : (حَمّالةَ) بالنصب على الشتم والذم أي : أشتمُ حمالةَ الحطب وأذمُ وأعني ... وقرأ الباقون بالرفع جعلوه ابتداءً وخبراً ، (وامرأته حمالةُ الحطبِ) أي : هي حمالةُ))[1] .

فمن نصب (حمالةَ) فقد نصبها على أنها مفعول به على الذم والشتم ، والتقدير : أعني أو أذم أو أشتم حمالةَ الحطبِ ، وقدَّر سيبويه على : أذكرُ حمَّالة الحطبِ شتماً لها[2] ، وهذا ذمٌ ؛ لأنَّها اشتهرت بالنميمةِ فَجَرَت صفتها ذماً لها وشتماً لها لا تخصيصاً[3] ، وذكر الفرّاء أنَّها منصوبةٌ على الحال من (امرأته)[4] .

أمّا قراءة الرفع فهي خبر لمبتدأ محذوف ((فمن رفع : أنَّه جَعله خبر للابتداء))[5] ، ويجوز أن تكون (امرأته) مبتدأ و(حمالة) خبر[6] ، أو قد يكون الرفع على (حمالة) صفة لـ (امرأته) فذكر الفراء : ((سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةُ الحطبِ تجعله من نعتها))[7] ، ورجح الطبري قراءة الرفع ؛ لأنها الأفصح ولإجماع القراء القراء عليها[8] . فالقراءتان حسنتان من حيث التوجيه النحوي والمعنى وما ورد من توجيهات إعرابية فكلها مقبولة .

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها : 542/2 ، وينظر : 73/2 ، 101 ، 210 ، 232 ، والسبعة : 700 .

(2) ينظر : الكتاب : 70/2 ، وإعراب ثلاثين سورة : 225 ، والحجة للفارسي : 152/4 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 786/3 ، والكشف : 390/2 .

(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 298/3 .

(5) الحجة لابن خالويه : 377 ، وينظر : معاني القراءات : 568 ، والكشف : 390/2 .

(6) ينظر : الحجة لأبي زرعة : 777 .

(7) معاني القرآن للفراء : 298/3 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 289/5 .

(8) ينظر : جامع البيان للطبري : 413/30 .

وقد بيَّن سيبويه علّة حذف عامل المفعول به فقال : ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك : ((هذا ولا زَعَماتِك)) أي ولا أَتَوهَّمُ زَعَماتِك ... ولكنه لا يذكرُ أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه))[1] فيفهم من تعليله هذا أن العامل قد حُذف لكثرة الاستعمال ، فيكون سيبويه بذلك مراعياً لفظ الفعل مع دلالة الحال[2] .

وعلل ابن الناظم لحذف العامل ، وجعل علته هي كثرة الاستعمال فقال : ((يجوز حذف الفعل الناصب للفضلة إذا دلَّ عليه دليل . وهذا الحذف على ضربين جائز وواجب . فيجوز الحذف إذا دلَّ على الفعل قرينة كقولك لمن سدَّد سهما القرطاس ، بإضمار تصيب ، ويجب حذف الفعل إذا فسره ما بعد المنصوب نحو أ زيداً رأيته ؟ ولا يجب الحذف فيما عدا ذلك ولا فيما كان وارداً مثلاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال))[3] .

فهو بذلك يكون قد تابع سيبويه في تعليله ، ووافقهما الرضي فقال : ((وعلَّة سبب الحذف كثرة الاستعمال))[4] . فالعلّة في حذف عامل المفعول به ، والتي عليها آراء النحاة هي علّة كثرة الاستعمال .

2- المفعول المطلق :

عرفه ابن عقيل:((هو المصدر ،المنتصب:توكيداً لعامله،أو بياناً لنوعه،أو عدده))[5] .

---

(1) الكتاب : 280/1 .
(2) ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه (أسعد خلف جابر) : 120 (رسالة ماجستير) .
(3) شرح ابن الناظم : 251 .
(4) شرح الرضي (للرضي الاسترآبادي) : 304/1 .
(5) شرح ابن عقيل : 143/2 .

Abstract

The grammatical Vowel in the seven Readings and their vowels for Ibn Khalwiya Al-Hamathani (Died 370H.) He is Al-Hussein Bin Ahmed Bin Khalwiya Bin Hamdan Abu Abdullah . He was reared in Hamathan then moved to Baghdad in 314H. seeking for science and knowledge . He studied grammar , language , literature , Quranic science prophetic Hadeeth , etc . He moved to Sham and lived in Halab till his death in 370H .

He was well-known as a scientific character . He could leave a great scientific heritage which others had made use of . His books included great science , whoever follows his books will find that they are great books . The grammatical vowel has great attention paid by him in his books . This subject is closely related to the grammatical theory of origions . In it the characteristics and the way of thinking appear . The grammatical vowel is one of the four criteria for measurement and it is equal to the grammatical judgment . Ibin Khalwiya didn't mention any grammatical judgment without giving reasons .

He took his grammatical material and readings from the grammarians who precede him and he depended on his linguistic culture in the direction of his views . Thus , he was one of the most prominent figures in his specialization .

The Researcher